Te Aka Matua o te Ture
Law Commission

Pipiri | June 2026
Te Whanganui-a-Tara, Aotearoa
Wellington, New Zealand

Hara ngākau kino | Review of hate crime law

Report summary — Arabic

تي أكا ماتوا أو تي توري | لجنة القانون

كيف ينبغي للقانون في أوتياروا نيوزيلندا أن يستجيب لجرائم الكراهية

ما توصلنا إليه

بموجب القانون الحالي، إذا ارتكب الجاني جريمة بسبب العداء تجاه مجموعة من الأشخاص، فإن المحاكم تأخذ ذلك في الاعتبار عند النطق بالحكم .نظرت هذه المراجعة فيما إذا كان القانون الحالي يستجيب بشكل مناسب لجرائم الكراهية أو ما إذا كان ينبغي إجراء تغييرات مثل استحداث جرائم كراهية جديدة.

لقد وجدنا أن هناك بعض الإشكاليات في كيفية عمل القانون الحالي.

- لا يُلزم القضاة بالتواصل بشكل واضح مع الجمهور (مثلما يتم من خلال قرارات إصدار الأحكام) لتبيان أن الجريمة كانت جريمة كراهية وأن هذا الأمر يجعلها أكثر خطورة .
- عندما تخلص المحكمة إلى أن الجريمة كانت مدفوعة بالعداء تجاه مجموعة من الأشخاص، فإن هذا الاستنتاج لا يُسجل بطريقة منهجية يسهل الوصول إليها .
- لا توجد عملية واضحة لضمان إدراك المحاكم بأن الجريمة ربما كانت مدفوعة بالعداء تجاه مجموعة من الأشخاص وأخذ ذلك في الاعتبار في قراراتها .

وبدلاً من استحداث جرائم كراهية جديدة، نرى أن النهج الأفضل يتمثل في تحسين القانون الحالي لمعالجة هذه الإشكاليات.

وفي تقريرنا، نقدم توصيات للمساعدة في ضمان تحديد الدوافع العدائية للجاني والنظر فيها من قبل المحاكم بشكل متسق، وتناولها بوضوح في قرارات إصدار الأحكام، وتسجيلها بصورة منهجية.

ونحن لا نوصي باستحداث جرائم كراهية جديدة .ولا نعتقد أن هذا من شأنه أن يحل المشكلات التي حددناها، بل ونعتقد أنه في الواقع ستنطوي عليه سلبيات جسيمة.

لماذا أُجريت هذه المراجعة؟

في مارس 2024، طلبت الحكومة من "تي أكا ماتوا أو تي توري | لجنة القانون" مراجعة كيفية استجابة القانون في أوتياروا نيوزيلندا لجرائم الكراهية - وهي الجرائم المدفوعة بالعداء تجاه مجموعة من الأشخاص بسبب هويتهم (على سبيل المثال، عرقهم أو دينهم أو هويتهم الجنسية أو توجههم الجنسي أو إعاقتهم) .كما طلبت منا الحكومة النظر فيما إذا كان ينبغي تعديل القانون لاستحداث جرائم جديدة مدفوعة بالكراهية.

جاء هذا الطلب في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع عام 2019 على مسجدين في كرايستشيرش (أماكن عبادة للمسلمين). لقد كان للهجوم تأثير عميق ومستدام على المجتمع الإسلامي، الذي استُهدف بشكل مباشر، بينما أثر بشكل عميق في الوقت ذاته على الأمة بأسرها. وقد سلط هذا الهجوم الضوء على المخاوف بشأن ما إذا كان نظام العدالة يقر بجرائم الكراهية ويستجيب لها بشكل مناسب. وقد صرحت اللجنة الملكية للتحقيق في الهجوم بأن القانون بحاجة إلى الإقرار بخطورة جرائم الكراهية بشكل أكثر وضوحاً وردع مثل هذه الجرائم في المستقبل. وأوصت باستحداث جرائم كراهية جديدة.

ما هي جريمة الكراهية؟

نحن نستخدم مصطلح "جريمة الكراهية" للإشارة إلى فعل يشكل جريمة قائمة بالفعل ومدفوع كلياً أو جزئياً بالعداء تجاه مجموعة من الأشخاص يتشاركون في سمة معينة .يمكن أن تشمل هذه السمات العرق، أو الدين، أو التوجه الجنسي، أو الهوية الجنسية، أو العمر، أو الإعاقة .وتُسمى هذه "السمات المحمية".

ويمكن أن تتضمن بعض الأمثلة ما يلي:

- اعتداء يستهدف شخصاً ما بسبب دينه؛
- تهديدات أو مضايقات موجهة لشخص ما بسبب توجهه الجنسي؛ و
- أعمال التخريب بالرسومات الجدارية (الجرافيتي) الموجهة ضد مجتمع ما بسبب انتمائه العرقي.

"الكراهية" و"العداء "

على الرغم من أن "جريمة الكراهية" مصطلح شائع الاستخدام، ويظهر في الإحالة التي تلقيناها من الحكومة وعنوان مراجعتنا، إلا أنه لا يُستخدم في القانون النيوزيلندي .وبدلاً من ذلك، يشير القانون إلى الجرائم التي تُرتكب بسبب "العداء تجاه" مجموعة من الأشخاص. ولهذا السبب، نستخدم في تقريرنا مصطلح "العداء" عند الإشارة إلى دافع الجاني. ونستخدم مصطلح "جريمة الكراهية" بالمعنى العام لوصف نوع الجرائم التي تُعنى بها هذه المراجعة.

ما يقتضيه القانون حالياً

في أوتياروا نيوزيلندا، نستخدم "نموذج تشديد العقوبة" في قانون جرائم الكراهية. وهذا يعني أن المحكمة تعتبر الدافع العدائي ظرفاً مشدداً للعقوبة عند النطق بالحكم على شخص أُدين بارتكاب جريمة. وقد يؤدي هذا إلى إصدار عقوبة أشد قسوة. على سبيل المثال، قد يعني ذلك أن يقضي الجاني فترة أطول في السجن. ويمكن أن يُطبق الظرف المشدد على أي جريمة.

لا تمتلك أوتياروا نيوزيلندا جرائم كراهية محددة. إن حقيقة كون الجريمة مدفوعة بالعداء لا تغير نوع الجريمة التي يُتهم بها الشخص. فعلى سبيل المثال، يُوجه الاتهام في الاعتداء المدفوع بالعنصرية على أنه اعتداء .ويُنظر في الدافع العدائي عند إصدار الحكم، وذلك بعد أن تتم إدانة الجاني.

موضوع هذه المراجعة

كان السؤال الرئيسي في هذه المراجعة هو ما إذا كان ينبغي أن يتضمن القانون في أوتياروا نيوزيلندا جرائم كراهية محددة (سواء إلى جانب نموذج تشديد العقوبة أو بدلاً منه).

لم تنظر مراجعتنا في تجريم أي أفعال لا تعتبر في الأساس جرائم. بل اقتصرت على النظر في كيفية تعامل القانون الجنائي مع الأفعال غير القانونية بالفعل عندما تكون مدفوعة بالعداء أيضاً. فالجرائم مثل الاعتداء والترهيب وأعمال التخريب الجدارية تعتبر جرائم بالفعل.

لم تتطرق مراجعتنا إلى قوانين خطاب الكراهية. ونعني بخطاب الكراهية، الخطاب أو التعبير الذي يُظهر كراهية أو عداءً تجاه مجموعة من الأشخاص. خلال فترة المشاورات، أفادت عدة مجموعات بأن خطاب الكراهية يثير قلقاً أكبر لدى العديد من المجتمعات مقارنة بجرائم الكراهية. وذلك لأنه يُعاش بصورة أكثر شيوعاً وبسبب ما يمكن أن يسببه من أذى وخوف. وأخبرنا مقدمو طلبات آخرون أن قوانين خطاب الكراهية من شأنها أن تقيد الحق في حرية التعبير على نحو غير معقول. ونحن نقر بوجهات نظر مقدمي الطلبات هؤلاء. ومع ذلك، فإن النظر في قوانين خطاب الكراهية أو تقديم توصيات بشأنها كان خارج نطاق مراجعتنا.

تقتصر مراجعتنا على ما يمكن للقانون أن يفعله للاستجابة بشكل أفضل لجرائم الكراهية. ونحن ندرك أن الحد من جرائم الكراهية والأضرار الناجمة عنها يتطلب إجراءات تتجاوز نطاق القانون الجنائي، بما في ذلك المشاركة المجتمعية، والتعليم، وخدمات الدعم.

ما الذي يميز جرائم الكراهية عن الجرائم الأخرى؟

تتسبب جرائم الكراهية في أضرار تتجاوز الضحية المباشرة. ويرجع ذلك إلى أن جرائم الكراهية تستهدف الأشخاص بسبب هويتهم. وفيما يلي بعض أنواع الأضرار الناجمة عن جرائم الكراهية:

- **الأذى الذي يلحق بالضحية.** غالباً ما يعاني الضحايا من أذى نفسي أعمق لأنهم مستهدفون بسبب هويتهم. ويمكن أن يخلق هذا قلقاً وخوفاً طويل الأمد.
- **الأذى الذي يلحق بالمجتمع.** ولأن جريمة الكراهية تستهدف الأشخاص بناءً على هويتهم، فإنها توجه رسالة إلى مجتمعات بأكملها تشترك في تلك الهوية مفادها أنهم غير آمنين أو غير مرحب بهم في أوتياروا نيوزيلندا. وقد يشعر أفراد هذه المجتمعات بالتهديد والضعف والغضب والقلق. وقد ينسحبون من الحياة العامة أو يشعرون بعدم الأمان في التعبير عن هويتهم أو ثقافتهم أو معتقداتهم.
- **الأذى الذي يلحق بالمجتمع الأوسع.** يمكن أن تؤدي جرائم الكراهية إلى إحداث انقسامات في المجتمعات، وتقويض التماسك الاجتماعي، وإضعاف الثقة في المؤسسات العامة ونظام العدالة.

من خلال استهداف الضحايا بناءً على هويتهم، يقوض مرتكبو جرائم الكراهية القيم الهامة التي يتقاسمها العديد من النيوزيلنديين مثل المساواة والتسامح والكرامة الإنسانية.

لهذه الأسباب، تتعامل أوتياروا نيوزيلندا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، مع جرائم الكراهية بجدية أكبر مقارنة بالجرائم المماثلة التي لا تكون مدفوعة بالعداء.

ينبغي لنظام العدالة أن يحاسب الجناة على الجرائم المدفوعة بالعداء، وأن يرسل رسالة واضحة للجمهور مفادها أن جرائم الكراهية غير مقبولة، وأن يحد من وقوع جرائم الكراهية قدر الإمكان، وأن يطمئن المجتمعات المتضررة إلى أن العداء تجاههم سيتم التعامل معه بكل جدية. ونحن نرى أن هذه هي الأهداف التي يجب أن يحققها قانون جرائم الكراهية.

ما نعرفه عن جرائم الكراهية في أوتياروا نيوزيلندا

البيانات غير مكتملة، ولكن المعلومات المتوفرة لدينا تظهر أن جرائم الكراهية تحدث بالفعل في هذا البلد. بدأت الشرطة في التسجيل المنهجي لجرائم الكراهية المُبلَّغ عنها في عام 2019. وتظهر السجلات ما يلي:

- تشكل جرائم الكراهية المُبلَّغ عنها حوالي **0.8%** من إجمالي الجرائم المُبلَّغ عنها؛ و
- ارتفعت بلاغات جرائم الكراهية من حوالي 3,452 حادثة في عام 2021 إلى 5,918 في عام 2025. وهذا قد يعكس تحسناً في إجراءات الإبلاغ بدلاً من زيادة فعلية في معدلات الجريمة.

وأكثر أنواع الجرائم المزعومة المُبلَّغ عنها شيوعاً هي:

- المضايقات والسلوك التهديدي؛
- الإخلال بالنظام العام؛
- الاعتداءات؛ و
- الإضرار بالممتلكات .

انطوت معظم الحوادث المُبلَّغ عنها على عداء قائم على العرق أو الانتماء الإثني، يليه التوجه الجنسي والدين.

لا تعطي سجلات الشرطة الصورة كاملة. وتشير الاستطلاعات وما أُبلغنا به خلال المشاورات المتعلقة بهذه المراجعة إلى أن العديد من حوادث جرائم الكراهية تمر دون الإبلاغ عنها.

ما هي الإشكاليات التي حددناها؟

لقد وجدنا أن هناك بعض الإشكاليات في القانون الحالي.

- لا يُلزم القضاة بالتواصل بشكل واضح مع الجمهور (مثلما يتم من خلال قرارات إصدار الأحكام) لتبيان أن الجريمة كانت جريمة كراهية وأن هذا الأمر يجعلها أكثر خطورة. وهذا يعني أن جرائم الكراهية قد لا تُستنكر بصورة متسقة.

- عندما تخلص المحكمة إلى أن الجريمة كانت مدفوعة بالعداء تجاه مجموعة من الأشخاص، فإن هذا الاستنتاج لا يُسجل بطريقة منهجية يسهل الوصول إليها. وهذا من شأنه أن يحد من قدرة المحاكم والشرطة النيوزيلندية وإدارة الإصلاحيات على التعامل بشكل مناسب مع الجاني. كما أنه يزيد من صعوبة تقييم ما إذا كان نظام العدالة يستجيب لجرائم الكراهية كما ينبغي.

- لا توجد عملية واضحة لضمان إدراك المحاكم بأن الجريمة ربما كانت مدفوعة بالعداء تجاه مجموعة من الأشخاص وأخذ ذلك في الاعتبار في قراراتها. وقد يعني هذا عدم إخضاع بعض الجناة للمساءلة الكاملة أو تفويت الفرص للحيلولة دون ارتكاب المزيد من الجرائم.

ولقد خلصنا إلى أن هذه إشكاليات جسيمة .غير أنها لا تتطلب نموذجاً قانونياً مختلفاً جذرياً لمعالجة جرائم الكراهية. وبدلاً من ذلك، يمكن معالجتها من خلال إصلاحات موجهة لنموذج تشديد العقوبة الحالي.

لماذا لا نوصي باستحداث جرائم كراهية

لقد نظرنا فيما إذا كان ينبغي لأوتياروا نيوزيلندا استحداث جرائم جنائية جديدة ومستقلة للنسخ المدفوعة بالعداء من الجرائم الحالية - على سبيل المثال، الاعتداء المدفوع بالعداء.

هذا النهج موجود بالفعل في بعض البلدان وقد أوصت به اللجنة الملكية للتحقيق في هجوم كرايستشيرش الإرهابي. وتتمثل إحدى الحجج المؤيدة لهذا النهج في أنه يقر بوضوح ويُسمي في القانون الطبيعة الخاصة لجرائم الكراهية باعتبارها مختلفة عن الجرائم الأخرى.

وقد خلصنا إلى أن هذه لن تكون الطريقة الأكثر فعالية لمعالجة المشكلات التي حددناها وتحسين طريقة التعامل مع جرائم الكراهية على أرض الواقع.

إن استحداث جرائم جديدة من شأنه أن يحقق بعض الفوائد، بما في ذلك تحسين تسجيل واستنكار جرائم الكراهية في الحالات التي يُتهم فيها الجاني ويُدان بارتكاب جريمة كراهية.

ومع ذلك، فقد أشارت التجارب الدولية والملاحظات التي تلقيناها إلى أن جرائم الكراهية الجديدة لن تُستخدم بشكل متسق في الممارسة العملية .فمن المرجح أن يقوم المدعون العامون باتهام الأشخاص بجرائم قائمة بدلاً من ذلك في بعض الحالات (مثل توجيه تهمة الاعتداء بدلاً من الاعتداء المدفوع بالعداء) لأن إثبات هذه الجرائم سيكون أسهل وسيكون المدعى عليهم أكثر ميلاً للإقرار بالذنب فيها. وفي الحالات التي يُتهم فيها شخص بجريمة كراهية، قد تتردد هيئات المحلفين في الإدانة، حتى وإن كانت الأدلة تدعم ذلك، بسبب المخاوف من وصم الجاني. من شأن هذه القضايا أن تحد من قدرة قوانين جرائم الكراهية على معالجة الإشكاليات التي حددناها في القانون الحالي.

كما أن إدخال جرائم كراهية من شأنه أن يخلق إشكاليات جديدة.

- **جعل القضايا المعروضة على المحاكم أطول وأكثر تعقيداً.** سيحتاج المدعون العامون إلى إثبات الدافع العدائي بما لا يدع مجالاً للشك المعقول في المحاكمة لضمان الإدانة. وقد يتطلب ذلك تقديم أدلة إضافية ويؤدي إلى استغراق القضايا وقتاً أطول للبت فيها في المحاكم. كما سيكون المدعى عليهم أقل ميلاً للإقرار بالذنب، مما يؤدي إلى المزيد من المحاكمات المتنازع عليها.
- **التسبب في عدم معالجة الدافع العدائي على الإطلاق في بعض الحالات.** كما أُوضح أعلاه، من غير المرجح أن يقوم المدعون العامون باتهام الأشخاص بجرائم كراهية جديدة بصورة متسقة، وحتى إذا قاموا بذلك، فقد تتردد هيئات المحلفين في الإدانة. وإذا وُجهت إلى الجاني تهمة ارتكاب جريمة قائمة أو أُدين بها بدلاً من ذلك، فلن يتم أخذ دافعه العدائي في الاعتبار على الإطلاق.
- **زيادة العبء على الضحايا.** إذا وُجهت للمدعى عليه تهمة ارتكاب جريمة كراهية، فمن المرجح أن الضحية ستحتاج إلى تقديم أدلة على الدافع العدائي المزعوم في المحاكمة .وقد يكون هذا أمراً مزعجاً ويعيد التسبب في الصدمة النفسية للضحية.
- **جعل القانون أقل مرونة وأقل قدرة على مواكبة المستقبل.** غالباً ما تقتصر جرائم الكراهية على أنواع معينة من الجرائم وسمات محمية محددة .وبالتالي، ستُعامل الأنواع الأخرى من الجرائم المدفوعة بالعداء التي تقع خارج نطاق تلك الجرائم بشكل مختلف. وقد تكون هناك حاجة لإجراء تغييرات في القانون للاستجابة لأنواع جديدة من جرائم الكراهية.
- **الحد من تماسك القانون الجنائي.** سيُعامل الدافع العدائي بجدية أكبر من الظروف المشددة الأخرى التي يُنظر فيها فقط عند النطق بالحكم (على سبيل المثال، إذا كان الضحية ضعيفاً بشكل خاص). قد تكون هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن الدافع العدائي أو أكثر أهمية، وذلك بحسب القضية.

وقد خلصنا إلى أن النهج الأفضل يتمثل في تعزيز نموذج تشديد العقوبة الحالي من خلال إصلاحات موجهة.

تعزيز القانون الحالي: توصياتنا

نعتقد أن النموذج القانوني الحالي - وهو نموذج تشديد العقوبة - هو النهج الصحيح. ومع ذلك، هناك حاجة إلى بعض التغييرات لضمان تحديد نظام العدالة للجرائم المدفوعة بالعداء، وتسجيلها، ومعالجتها بشكل متسق. كما ستساعد هذه التغييرات الشرطة وإدارة الإصلاحيات على التعامل بشكل مناسب مع مرتكبي جرائم الكراهية ودعم عملية صنع القرار الحكومي لاتخاذ إجراءات بشأن جرائم الكراهية.

إنشاء إشارة (علامة) قضائية للجرائم المدفوعة بالعداء

نوصي بإنشاء علامة لجرائم الكراهية في نظام سجلات المحاكم. ومن شأن ذلك أن ينبه القضاة إلى أن جريمة ما ربما كانت مدفوعة بالعداء. عند النطق بالحكم، سيقرر القاضي بناءً على الأدلة المقدمة ما إذا كانت الجريمة مدفوعة بالعداء بالفعل أم لا، وإذا كانت كذلك، فسيُطلب منه تسجيل ذلك رسمياً.

سيعني هذا السجل الرسمي أنه في أي قضايا مستقبلية تتعلق بنفس الجاني، ستكون المحاكم على دراية بجرائمه السابقة المدفوعة بالعداء. وقد يؤثر هذا على قرار الإفراج عن الجاني بكفالة أو على كيفية الحكم عليه. كما نوصي بمشاركة سجل المحكمة مع الشرطة وإدارة الإصلاحيات. سيساعد ذلك هذه الوكالات على تحديد أنماط السلوك والاستجابة بشكل مناسب للحد من خطر ارتكاب المزيد من الجرائم المدفوعة بالعداء. فعلى سبيل المثال، قد تقرر الشرطة مقاضاة الشخص إذا عاد لارتكاب جريمة أخرى بدلاً من توجيه إنذار له. وقد توفر إدارة الإصلاحيات الدعم التأهيلي المناسب للجاني وتتخذ خطوات لحماية أي موظفين أو سجناء آخرين قد يستهدفهم الجاني.

ومن شأن العلامة القضائية تحسين البيانات الوطنية، مما يسمح بتحليل استجابة نظام العدالة لجرائم الكراهية. وهذا من شأنه دعم عملية صنع القرار الحكومي وتعزيز ثقة الجمهور في نظام العدالة. ونوصي بأن تنشر وزارة العدل هذه البيانات، وأن تنشر الشرطة البيانات التي تجمعها حول جرائم الكراهية المُبلَّغ عنها.

إلزام القضاة بتناول العداء بوضوح في قرارات إصدار الأحكام

نوصي بوجوب إلزام القضاة بأن يذكروا في قرارات إصدار الأحكام الخاصة بهم عندما يخلصون إلى أن العداء كان عاملاً دافعاً.

ومن شأن هذا أن يساعد في طمأنة الضحايا والمجتمعات المتضررة إلى أن الأذى الذي تعرضوا له قد تم الإقرار به. كما أنه سيرسل رسالة للجمهور مفادها أن جرائم الكراهية غير مقبولة ويدعم ثقة الجمهور في نظام العدالة.

توضيح وتعزيز الظرف المشدد المتمثل في العداء

نوصي أيضاً ببعض التغييرات على صياغة الظرف المشدد الحالي المتمثل في العداء لتوضيح تأثيره. نوصي بإلغاء الشرط الذي ينص على وجوب اعتقاد الجاني بأن الضحية يمتلك سمة محمية. من شأن هذا أن يضمن إمكانية تطبيق الظرف المشدد، على سبيل المثال، في الحالات التي يُستهدف فيها الضحية بسبب ارتباطه بالمجموعة المستهدفة وليس لعضويته فيها (مثل طبيب يقدم الرعاية للمتحولين جنسياً) أو إذا كان الضحية أحد الأبرياء المحايدين. ستظل الجريمة بحاجة إلى أن تكون مدفوعة بالعداء تجاه مجموعة من الأشخاص الذين يشتركون في سمة مشتركة ثابتة.

نوصي أيضاً بإضافة "الجنس" إلى قائمة السمات المحمية في الظرف المشدد. سيضمن ذلك وضوح القانون في أن الجرائم المدفوعة بالعداء تجاه النساء يجب أن تُعامل كجرائم كراهية.

دعم التغييرات القانونية من خلال التوجيه والتدريب

نوصي بتوفير التوجيه والتدريب لضباط الشرطة والمدعين العامين لضمان إطلاعهم على أي تغييرات في القانون تنتج عن مراجعتنا. وينبغي أيضاً النظر في تطوير التوجيه والتدريب للقضاة بشأن أي تغييرات تطرأ على القانون.

ماذا بعد

نحن كيان ملكي مستقل. ويتمثل دورنا في مراجعة قانون أوتياروا نيوزيلندا وتقديم توصيات للحكومة لتحسينه. ولا تملك لجنة القانون أي سلطة لتعديل التشريعات أو وضع السياسات.

وقد تم تفصيل توصياتنا والأسباب الداعية لها في تقرير نهائي قُدم للحكومة. وستقوم الحكومة بالنظر في مشورتنا وتحديد ما إذا كانت ستنفذ توصياتنا.

Te Aka Matua o te Ture
Law Commission

Address: Level 9, Solnet House, 70 The Terrace, Wellington 6011

Postal: PO Box 2590, Wellington 6140

Telephone: 0800 832 526

Email: com@lawcom.govt.nz